مستقبل المصارف الإسلامية في ظل تحدي التكنولوجيا المالية

نجلاء عبد المنعم
ماجستير مهني فى المالية الإسلامية والاقتصاد الاسلامي
باحثة ماجستير لدى المعهد العالي للدراسات الإسلامية - مصر

يتحدث العالم اليوم عن تسارع هائل في التكنولوجيا وخاصة التكنولوجيا المالية، ومن المتوقع لها أن تنقل منظمات المال والأعمال إلى عالم جديد، عالم التكنولوجيا الرقمية، كتقنية البلوكشين Blockchain، والعملات الرقمية مثل عملة Bitcoin.

يجب على المصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة أن تتأقلم مع الوضع الحالي، واستغلال وسائل التكنولوجيا المالية كالهواتف الذكية والإنترنت، وتقنياتها كالمنصات الرقمية والعملات المشفرة... إلخ، حتى تستطيع المنافسة وتحافظ على قاعدة عملائها، وبالتالي البقاء في الساحة المصرفية.

وأمام هذا الواقع، فإن قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية يواجه تحديا ليس بالسهل، وعليه أن ينتقل لمرحلة أكثر جرأة وقوة في طرح مبتكرات جديدة، وإننا على قناعة تامة بأن المصارف الإسلامية حتى ترتقي إلى ذلك وتتمكن من المنافسة على المستوى العالمي لابد لها من اختيار منهج التجديد والابتكار وطرح أدوات مالية تناسب التقدم الاقتصادي والظروف الراهنة التي يمر بها العالم، وأننا على ثقة تامة أن المصارف الإسلامية تمتلك عناصر القوة التي تؤهلها لذلك، بل تستطيع الإمساك بزمام المبادرة لتوجيه بوصلة المصرفية الإسلامية باتجاه المكانة العالمية التي تستحقها.

والسؤال... كيف تستطيع المصارف الإسلامية مواكبة تطور التكنولوجيا المالية؟

يجب على البنوك الإسلامية أن تستغل فرصة التكنولوجيا المالية، كأن تقوم بعملية شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول مصرفية مرقمنة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أو يقوم البنك الإسلامي بإطلاق خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف من جهة ونشر الوعي المصرفي من جهة أخرى، وذلك بدلاً من فتح فروع خاصة في المناطق الريفية التي تتطلب تكلفة ومجهود أكثر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشمول المالي، وحصول شرائح كبيرة من المجتمع على الخدمات المالية بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية.

وعلى الصعيد العربي، استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تضع نفسها في مصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية المتطورة، وتتصدر الإمارات على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية وفقا لتقرير نشرته Bloomberg Intelligence، حيث تستحوذ الإمارات على ٦٧ شركة، تليها تركيا بواقع ٤٤ شركة، ثم الأردن ولبنان يضم كل واحد منهما ٣٠ شركة، ووفقا لصندوق النقد الدولي، تستحوذ الإمارات على ٣٠٪ من أنشطة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تتمتع الإمارات بكونها وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظرا لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها. مما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال.

ونحن الآن وفي ظل الظروف الراهنة وانتشار فيروس كورونا محليا وعالميا بدأ تعزيز دور التكنولوجيا المالية في كافة المجالات سواء التعليمية أو النقدية، في سبيل الحماية والأمان للمواطنين والموظفين، وتقليل فرص العدوى والإصابة بالفيروس. فباتت بعض الصناعات مضطرة إلى تبني تقنيات رقمية لمواصلة عملها في ظل عمليات الإغلاق التي تشهدها معظم دول العالم.

وهكذا دفعنا كورونا إلى التحول نحو العمل عن بعد، والطلب عن بعد، والإدارة الرقمية، وبات وباء كورونا بمثابة جرس إنذار للمضي قدمًا على نحو كبير في الرقمنة، فقد أوضحت الأزمة أهمية التكنولوجيا المالية الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع.